فرص الاستثمار الأجنبي المباشر
في الاقتصاد العراقي

شهد الاقتصاد العالمي في اواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوعة الاستثمارات الاجنبية لانها تعد الظاهرة الاكثر قوه وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية سيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعدية الجنسية اذا اصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الاعلامية.

والعراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتيةواعمار ما دمرتة الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث اضافة الى قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديدا وبنفس الوقت يعاني هذا الاقتصاد ومن الفجوة الكبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن امام العراق خيار اخر اذا ما اراد بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لاعادة البناء.

وتكمن اهمية دور ألاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و اعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بامكانية دخول الشركات الاجنبية بامكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ان اشكالية تمويل التنمية واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتيه ومدة الحصار و ردم فجوة التخلف وهي اشكالية حقيقيه برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات طوال المدة الماضية مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة قلة الامن والامان ومن المعروف ان راس المال يتصف بالجبن وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض اضافة الى ذلك ضخامة المديونية الخارجيه للعراق ومايتبعها من خدمة الدين والتعويضات بالاضافة الى ان معظم تخصيصات الموازنات السنوية العراقية تذهب بنسبة ٦٠% كمصروفات تشغيلية مقابل ٣٠%تخصيصات استثمارية وهي نسبة لا تفي باعباء ضخمة وبناء بلد ظروفه معروفه كالعراق ولذا فان دراسة معوقات الاستثمار الاجنبي وموانعه دراسة تحليلية بعمق يشخص عمق المشكلة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com